

مؤسسات المجتمع المدني

ظهر مفهوم المجتمع المدني بالمعنى المحدد المتداول حاليا في الثمانينيات من القرن الماضي ويعني المشاركة الجماعية الإختيارية المنظمة في المجال العام بين الدول، والأفراد، ويكون المجتمع المدني من عناصر وتنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية والمنتديات الثقافية والنوادي الرياضية^(١).

ويمكن اعتبار المرحلة الجنينية لنشوء مؤسسات المجتمع المدني الأردني في الدولة الأردنية هي المرحلة الممتدة من (١٩٢٩-١٩٤٦م)، وتجسد ذلك في سماح المجلس التشريعي الأردني بإنشاء التنظيمات المدنية والحزبية والسماح بحرية النشر والتعبير والاجتماع وظهرت خلال هذه الفترة بعض المنظمات المدنية الأردنية مثل: الغرف التجارية والنوادي الرياضية وبعض الجمعيات ذات الطابع الديني أو الأثني (العرقي) ناهيك عن الأحزاب السياسية^(٢).

وفي عام (١٩٥٢م) صدر قانون النقابات الذي أفسح المجال أمام العمال للتنظيم النقابي وتشكلت عشر نقابات تمثل العديد من المهن والصناعات وتم تشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن في عام (١٩٥٤م). وارتفع عدد الجمعيات الخيرية

(١) علي محافظه وإسماعيل عبد الرحمن ووليد عبد الحي، التربية الوطنية، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ١٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ١٢٦.

والنقابات المهنية وظهرت نقابات المحامين وأطباء الأسنان والأطباء والمهندسين خلال الفترة بين (١٩٥٠) و(١٩٥٨) م).

كما ظهرت خلال الفترة نفسها منظمات نسائية مثل: اتحاد المرأة العربية وجمعية الشابات المسيحيات وتولى ظهور منظمات أصحاب العمل خلال الفترة من (١٩٥٢) - (١٩٥٨) م مثل: غرفة تجارة إربد وغرفة تجارة الزرقاء^(١).

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في خدمة المجتمع من خلال ما تقوم به من نشاطات فعالة في المدن والقرى المنتشرة فيها إضافة إلى سعة انتشارها وكبر حجم العضوية فيها تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور الشريك للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والتربية الوطنية من خلال البرامج الهدافلة والنشاطات التي تستهدف صقل شخصية المواطن وإثارة الاهتمام بقضايا الشأن العام لديه بحيث تخلق منه مواطناً مسؤولاً لا متميماً قادراً على الإسهام في عملية التنمية وتحمل المسؤولية^(٢).

فالمجتمع المدني مجتمع عضويات وتعطي مؤسساته أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصاً اقتصادية جديدة لتحقيق مصالحهم، ولإسهام في التنمية الاقتصادية مما يجعل هذه المؤسسات بمثابة رأس المال الاجتماعي اللازم للديمقراطية والتنمية السياسية والاقتصادية^(٣).

واستمر تزايد عدد الغرف التجارية حتى بلغ عددها عام (١٩٦٢) م سبع غرف وتولى ظهور المنظمات والجمعيات والروابط الفنية والمسرحية والأدبية والتطوعية والبيئية وقد أنشئت أول جمعية بيئية في الأردن عام (١٩٦٦) م. وفي مرحلة عودة الحياة الديمقراطية بعد

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٦ . محمد محافظة وآخرون، التربية الوطنية، الجامعة الهاشمية، ٢٠٠٨، ص ٨٨.

(٢) محافظة وآخرون. المرجع السابق، ص ١٩٣ .

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٣ .

عام (١٩٨٩م) ارتفع عدد النقابات والجمعيات المهنية إلى (١٤) وعدد الجمعيات الخيرية وصل إلى (٦٩٥) والهيئات الثقافية إلى (٢٥٦) وظهرت عشر منظمات تعنى بحقوق الإنسان وزاد عدد النقابات العمالية إلى (١٧) وظهرت مراكز الدراسات وجمعية حماية المستهلك^(١).

ويتوزع المجتمع المدني الأردني المعاصر على أكثر من (١٢) فئة من التنظيمات المدنية، والتي تضم أكثر من (٢٠٠٠) منظمة في العديد من المدن والقرى الأردنية وهذه التنظيمات هي:-

- الأحزاب السياسية.
- الهيئات الخيرية والتعاونية.
- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الروابط، والهيئات الثقافية.
- الأندية الرياضية، والشبابية.
- منظمات البيئة.
- منظمات حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية.
- منظمات أصحاب العمل.
- المنظمات النسائية.
- جمعيات الحماية والرعاية الصحية (الخطيب، ٢٠٠٣م، المحافظة. ٢٠٠٨م)
- مؤسسات النفع العام.

(١) محافظة وآخرون، التربية الوطنية. ص ١٢٩.

